

اسم المقرر  
تخريج الأحاديث والآثار  
د/ جمال فرحات صاولي



جامعة الملك فيصل  
عمادة التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد

# المحاضرة الرابعة



# عناصر المحاضرة

## • وظائف المخرج ( صياغة التخريج ) ، وفيه:

- 1- تحديد الطريقة المناسبة التي يتوصل بها إلى الحديث المُراد تخريجه.
- 2- استخدام العبارة الاصطلاحية المناسبة للتعبير عن المصدر .
- 3 - عزو الحديث إلى مصدره أو مصادره .
- 4 - المقارنة بين الألفاظ .
- 5- ذكر اسم صاحب المتن ( راوي الحديث) .
- 6- بيان درجة الحديث .
- 7- توثيق المعلومات .
- 8- ترتيب المصادر .



# وظائف المُخرِّج (كيفية صياغة التخرّيج)

للتخرّيج عدة وظائف مهمة ينبغي لمُخرِّج الحديث أن يلتزم بها، وهذه الوظائف منها مايتعلق بالمتن والإسناد، ومنها ما يتعلق بالمصدر، ومنها ما يتعلق بالحكم على الحديث، وهي كالتالي:

1- تحديد الطريقة المناسبة التي يتوصل بها إلى الحديث المُراد تخرّيجه.

2- استخدام العبارة الاصطلاحية المناسبة للتعبير عن المصدر :

فإذا كان المصدر:

• أصلياً: فيقال عند تخرّيج الحديث " أخرجه، خرجه، رواه " .

• فرعياً: فيقال عند تخرّيج الحديث " ذكره، أورده " .

ولا نعزو إلى المصدر الفرعي إلا إذا كان المصدر الأصلي مفقوداً أو كان مخطوطاً يتعذر الحصول عليه .

والمصادر الفرعية نوعان:

1- مصادر فرعیه احتفظت بالسند وهذه مهمة جداً ككتاب المطالب العالیة وكتاب إتحاف المهرة بأطراف العشرة كلاهما لابن حجر العسقلانی .

2- مصادر فرعیه لم تحتفظ بالسند ككتاب مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لنور الدين الهيثمي .



# تابع

## 3 – عزو الحديث إلى مصدره أو مصدره:

ينبغي عند عزو الحديث إلى مصدره مراعاة ما يلي:

أ- ذكر اسم صاحب المصدر: كالبخاري مثلا، أو مسلم، أو أبو داود.

ب- ذكر اسم كتابه: كصحيح البخاري مثلا، أو صحيح مسلم، أو سنن أبي داود.

ج – ذكر العنوان الوارد فيه (اسم الكتاب والباب – الترجمة -): ككتاب الصلاة باب استقبال القبلة، أو كتاب

الحج باب الوقوف بعرفة، أو كتاب الطهارة، باب الوضوء.

هذا بالنسبة للكتب المرتبة على أبواب الفقه، كالكتب الستة، أما الكتب المرتبة على أسماء الصحابة – كمسند

الإمام أحمد – فلا بد من ذكر اسم المؤلف ثم اسم كتابه ثم اسم مُسند الراوي الوارد فيه الحديث

**مثال:** رواه أحمد في مسنده (2/122) في مسند أبي هريرة

د – ذكر الجزء والصفحة، وكذلك رقم الحديث إن كان متوفرا في الكتاب المطبوع

**مثال:** "أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الصلاة، باب سترة المصلي (2/125 رقم 614) من حديث أبي هريرة".



# تابع

## 4 - المقارنة بين الألفاظ :

وذلك باستخدام العبارات الاصطلاحية للمطابقة بين ألفاظ الحديث المراد تخريجه وبين اللفظ الذي وجدناه في المصدر.

- فإذا كان متن اللفظ الأصلي مطابقاً مطابقة تامة للمتن الذي وجدناه، فإننا نقول :  
" أخرج أبو داود في سننه في كتاب الصلاة , باب سترة المصلي ( 2 / 152 رقم 614 ) من حديث أبي هريرة **بلفظه** "
- وإذا كان معظم ألفاظ المتن الأصلي موجودة في المصدر المراد التخريج منه فنقول:  
" أخرج أبو داود في سننه في كتاب الصلاة, باب سترة المصلي (2/ 152 رقم 614) من حديث أبي هريرة **بنحوه** ."
- أو نقول : " أخرج أبو داود في سننه في كتاب الصلاة , باب سترة المصلي ( 2 / 152 رقم 614 ) من حديث أبي هريرة **بألفاظ متقاربة**، وتستخدم هذه العبارة إذا كان الإختلاف بسيطاً بين المتنين .
- وإذا وجدنا المتن المراد تخريجه ولكن وجدناه ضمن حديث طويل ووجدنا اللفظ في وسط الحديث فنقول:  
أخرج أبو داود في سننه في كتاب الصلاة , باب سترة المصلي ( 2 / 152 رقم 614 ) من حديث أبي هريرة **في أثناء حديث طويل** ."

• الاختلاف في أكثر الألفاظ، أو اختلفت تماماً ولكن المعنى واحد نقول: «**أخرجه البخاري بمعناه**».



# تابع

- إذا وجدنا أن الحديث الذي نريد تخريجه يوجد جانب منه دون الجانب الآخر «كحديث إنما الأعمال بالنيات» نقول: **«أخرجه البخاري مختصرا»**. وإذا كان الحديث يوجد نصفه الأول فقط نقول: **«أخرج البخاري صدره، أو شطره الأول»** وإذا كان يوجد نصفه الثاني فقط نقول: **«أخرج البخاري شطره الثاني»**.
- إذا اشتمل الحديث في المصدر المخرَج منه على زيادة في أوله أو في آخره أو في وسطه نقول: **«أخرجه البخاري بزيادة في آخره، أو في أوله، أو في وسطه»** ثم نذكر هذه الزيادة.
- إذا اشتمل الحديث في المصدر المخرَج منه على تقديم أو تأخير نقول: **«أخرجه البخاري مع تقديم أو تأخير»** فإذا كان التقديم أو التأخير يغير المعنى، فإنك تقول: **«الحديث بهذا السياق لم أجده، لكن الموجود ما أخرجه البخاري...»** ثم تذكره.
- إذا كان الحديث موجودا في المصدر المخرَج منه لكنه مفرقا في عدّة مواطن - كما يفعل البخاري - فإنك تقول: **«أخرجه البخاري مفرقا»** ثم تُعَدِّد تلك المواطن.



# تابع

## 5- ذكر اسم صاحب المتن ( راوي الحديث )

## 6- بيان درجة الحديث، ويكون ذلك:

- إما بالعزو إلى المصادر التي التزمت برواية الصحيح فقط، كالبخاري ومسلم في صحيحهما.
- أو بنقل كلام العلماء على الحديث صحة أو ضعفا، ونجد ذلك إما في نفس المصدر الذي روى الحديث . كسنن الترمذي . أو في كتب التخريج التي اعتنت بذكر الحكم على الأحاديث، وسبق أن ذكرناها في المحاضرة الثالثة.
- أو بالاجتهاد في الحكم على الحديث. في حالة عدم وجود حكم للعلماء عليه . بدراسة سنده وفق القواعد التي وضعها علماء الحديث.

## 7- توثيق المعلومات:

وذلك بذكر اسم الكتاب كاملا واسم المؤلف كاملا واسم المحقق وبيانات النشر ( اسم الناشر، بلد النشر، تاريخ الطبعة).

**مثال ذلك:** المسند، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، حققه مجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة، بيروت،

الطبعة الثانية 1428هـ).





# تابع

## 8- ترتيب المصادر:

وفيه عدّة مناهج، والأكثر على ترتيب المصادر بحسب القوة والشهرة :  
أي ترتيب المصادر بذكر الصحيحين أولاً (البخاري ثم مسلم)، ثم بقية الكتب الستة ( أبو داود ثم الترمذي ثم النسائي ثم ابن ماجه ) ثم مسند الإمام أحمد، هذا هو المشهور ..  
وبعضهم يرتب المصادر حسب تاريخ وفيات المؤلفين، وبعضهم على حسب المتابعات التامة فالقاصرة فما دونها، بغضّ النظر عن الشهرة أو الترتيب التاريخي.  
واختلاف مناهج العلماء في ترتيب مصادر التخرّيج لا يضرّ؛ لأنه لا مشاحة في الاصطلاح إذا بيّن الباحث منهجه، والتزم به .





بِسْمِ  
اللَّهِ  
بِحَمْدِ اللَّهِ

